

# SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان  
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

## الشبكة السورية لحقوق الإنسان توصي بإنشاء هيئة العدالة الانتقالية في سوريا عبر قانون صادر عن المجلس التشريعي

الثلاثاء 13 أيار 2025

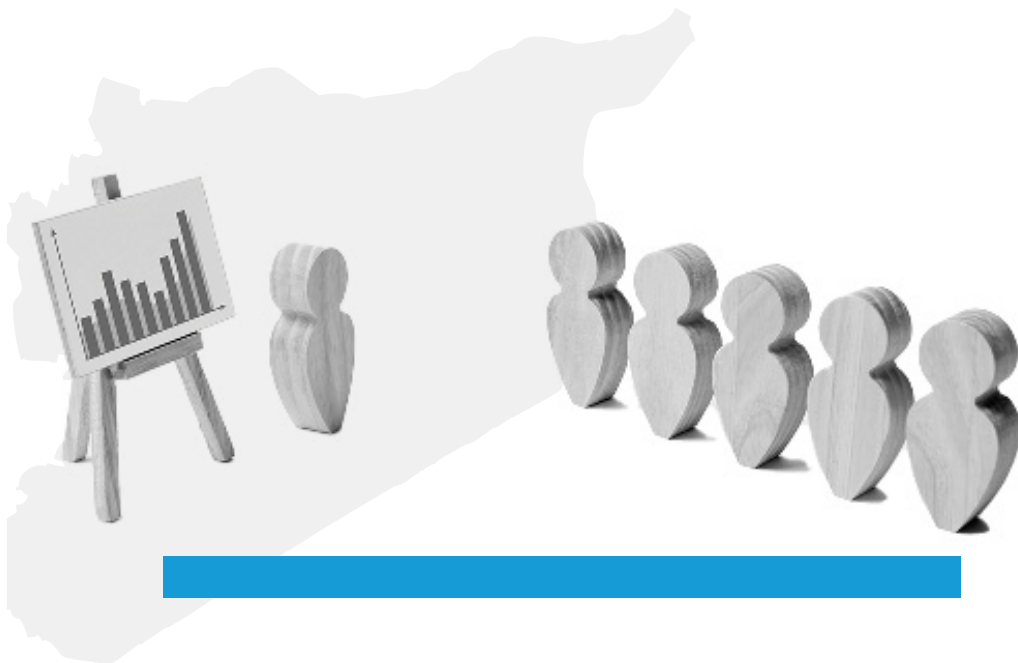


# SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

## المحتوى:

- 1..... أولاً: دور المجلس التشريعي في صياغة القانون التأسيسي لهيئة العدالة الانتقالية
- 2..... ثانياً: الاستقلال والإطار القضائي: الضمانات الأساسية
- 5..... ثالثاً: تكوين واختيار الأعضاء: ضرورة عكس التنوع العرقي والديني والسياسي في سوريا
- 10..... رابعاً: التوصيات



## أولاً: دور المجلس التشريعي في صياغة القانون التأسيسي لهيئة العدالة الانتقالية

بعد سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول / ديسمبر 2024، دخلت سوريا مرحلة انتقالية حرجة تستوجب إرساء آليات فعّالة لمعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على مدار أربعة عشر عاماً من النزاع المسلح. وقد تواترت أنباء عن عزم السلطات إنشاء هيئة للعدالة الانتقالية، إلا أنّ هذه الجهود يبدو أنّها تعتمد آليات إجرائية لا تتوافق مع المعايير المثلى والممارسات الناجحة في تطبيق العدالة الانتقالية.

إنّ تشكيل هيئة العدالة الانتقالية من خلال مرسوم تنفيذي بدلاً من العملية التشريعية يُنتج أخطاراً جديدة قد تهدد استقلالية الهيئة. وتُظهر التجارب الدولية من بلدان مثل أوغندا وبيرو والمغرب أنّ الهيئات المنشأة بموجب مراسيم تنفيذية غالباً ما تعاني من «المؤسسية الشكلية»، أي أنّ وجودها يفترق إلى السلطة الحقيقية والشرعية المجتمعية. وتميل هذه الهيئات إلى محدودية القدرات التحقيقية وضعف المشاركة الفعلية للضحايا، فضلاً عن تعرّضها للتدخلات السياسية. في المقابل، تُظهر تجارب دول مثل جنوب إفريقيا والأرجنتين وتونس أنّ آليات العدالة الانتقالية المنشأة عبر العملية التشريعية تمتعت باستقلالية تشغيلية أكبر، وشرعية اجتماعية أكثر قوة، ومرونة مؤسسية عالية.

### دور المجلس التشريعي

يُمثل دور المجلس التشريعي في صياغة القانون التأسيسي لهيئة العدالة الانتقالية السورية عنصراً مركزياً في ضمان شرعية العملية الانتقالية وفعاليتها. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ المجلس التشريعي، الذي سيُشكّل بعد صدور الإعلان الدستوري، هو الجهة التي ينبغي أن تتولى صياغة قانون تأسيسي لتنظيم عملية العدالة الانتقالية. ويؤدي هذا الدور التشريعي وظائف جوهرية تتجاوز حدود الإجراءات الشكلية.

**أولاً،** تعكس الصياغة التشريعية مبدأ «كرامة التشريع»، أي السلطة الأخلاقية المتميزة المستمدة من النقاشات التمثيلية، بخلاف القرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية. وفي السياقات الانتقالية، تُسهم هذه العملية التداولية في معالجة «معضلة التفويض». ويستفيد الواقع الاجتماعي المعقّد في سوريا تحديداً من المشاركة التعددية التي توفرها العمليات التشريعية، مما يسمح بإدماج وجهات نظر متنوعة في تصميم الهيئة.

**ثانياً،** يحقق الانخراط التشريعي ما يُعرف بـ «شمولية أصحاب المصلحة»، من خلال ضمان مشاركة مختلف الفئات الاجتماعية في تصميم إطار العدالة الانتقالية. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ هيئة العدالة الانتقالية يجب أن تكون شاملة ومُمثلة لشرائح المجتمع السوري لضمان شرعيتها وفعاليتها. وتتيح العمليات التشريعية هذه الشمولية عبر آليات التشاور الرسمية وجلسات الاستماع العامة، فضلاً عن إجراءات التعديل التي عادةً ما تفتقدها المراسيم التنفيذية.

**ثالثاً،** تُرسي الصياغة التشريعية مبدأ «ترسيخ الشرعية»، أي ضمان عمل آليات العدالة الانتقالية ضمن إطار مبادئ سيادة القانون، بدلاً من الاعتماد على صلاحيات استثنائية. وتشدّد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على ضرورة أن يُفضّل القانون التأسيسي بوضوح هيكل الهيئة واختصاصاتها وآليات عملها، ومعايير تعيين أعضائها، وطبيعة التعاون مع الهيئات القضائية والمؤسسات الرسمية، وآليات الإبلاغ، ومعايير الشفافية، والمساءلة.

## ثانياً: الاستقلال والإطار القضائي: الضمانات الأساسية

### الاستقلال المالي والإداري عن السلطة التنفيذية

يُعدُّ الاستقلال المالي والإداري عن السلطة التنفيذية شرطاً جوهرياً لنجاح وفعالية عمل هيئة العدالة الانتقالية. وتؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضرورة إنشاء الهيئة على أسس راسخة تضمن استقلالها المالي والإداري الكامل، مع التشديد على أهمية تخصيص ميزانية مستقلة للهيئة، تُقرّها السلطة التشريعية، بما يمنع تبعيتها مالياً للسلطة التنفيذية. ويهدف هذا الاستقلال المالي إلى معالجة آلية التحكم في الموارد، والتي عادةً ما تستخدمها السلطات التنفيذية لممارسة سيطرة غير مباشرة على المؤسسات التي تبدو ظاهرياً مستقلة.

### ويتضمن الاستقلال المالي عدة عناصر أساسية:

**أولاً،** حماية المخصصات المالية، ويقصد بها منع التخفيضات التعسفية في التمويل، خصوصاً في حال قيام الهيئة بتحقيقات ذات حساسية سياسية. ويجب إعداد الميزانية من خلال إجراءات تشريعية شفافة ومحددة بوضوح، بدلاً من الاعتماد على تخصيصات تنفيذية قد تتسم بالتحيز.

**ثانياً،** منح الهيئة صلاحية التحكم في الموارد التشغيلية، ويُقصد بها القدرة على اتخاذ قرارات مالية داخلية دون الحاجة للحصول على موافقة السلطة التنفيذية، لا سيما فيما يتعلق بالنفقات المرتبطة بالتحقيقات ذات الحساسية العالية.

**ثالثاً،** استقلالية التوظيف، ويُقصد بها تمتع الهيئة بالسلطة الكاملة في قرارات توظيف وترقية وتعويض الموظفين، دون تدخل أو تأثير من السلطة التنفيذية.

أما في الجانب الإداري، فيشمل الاستقلال ما يُعرف بالحوكمة الذاتية المؤسسية، أي قدرة الهيئة على تحديد هيكلها التنظيمي وإجراءاتها وأولوياتها التشغيلية. وتُبين رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان الهيكل التنظيمي المقترح للهيئة بشكل واضح، والذي يشمل مجلس الإدارة والأمانة العامة وعدة إدارات متخصصة، مما يُبرز الحاجة إلى استقلال إداري واسع يسمح للهيئة بتنظيم نفسها بشكل فعال. كما يتضمن هذا الاستقلال الإداري استقلالية إجرائية، أي حرية اختيار المنهجيات التحقيقية، وتحديد القضايا التي تتناولها الهيئة، وترتيب الأولويات الإجرائية دون الحاجة إلى موافقة خارجية. وتؤكد التجارب من دول مثل تشيلي والأرجنتين وجنوب إفريقيا أنّ الاستقلال الإداري يرفع بشكل ملموس من فعالية هيئات العدالة الانتقالية من خلال تعزيز قدرتها على التكيف مع تطور الأدلة والاستجابة لاحتياجات المجتمع.

### آليات الحماية من التدخل السياسي

بالإضافة إلى الاستقلال المالي والإداري، تتطلب هيئة العدالة الانتقالية آليات قوية وفعالة لحمايتها من التدخلات السياسية بكافة أشكالها. وتؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضرورة أن يضمن القانون التأسيسي بشكل صريح استقلالية الهيئة التامة عن السلطة التنفيذية، مع توفير حماية شاملة من أي تدخل سياسي أو تأثير غير مبرر من الجهات الحكومية أو غيرها. ولتحقيق هذه الحماية، يجب توفير ضمانات متعددة المستويات تستهدف عوامل التدخل المحتملة.

**أولاً،** حماية عملية التعيينات، ويُقصد بها منع التلاعب السياسي في اختيار أعضاء الهيئة. وتشدد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على وجوب أن يكون لدى المرشحين سجلٌ خالٍ تماماً من الفساد أو انتهاكات حقوق الإنسان، مع استقلاليتهم الكاملة عن الأحزاب والفصائل السياسية لضمان نزاهة الهيئة. كما تقترح الشبكة آلية اختيار متعددة الأطراف، تشمل لجنة توصية تتألف من خبراء مستقلين وممثلين عن القضاء والمجتمع المدني والضحايا لترشيح الأعضاء المحتملين، بما يمنع أي استحواذ حزبي أو تسييس لعملية التعيينات.

**ثانياً،** حماية الحيادة، أي منع إمكانية عزل الأعضاء أو تعرضهم للانتقام بسبب القرارات التي تتخذها الهيئة، خاصةً تلك التي تتمتع بحساسية سياسية. وتقترح الشبكة تحديد فترة عضوية ثابتة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات، مما يضمن استقراراً مؤسسياً ضرورياً ويُجنب الأعضاء تهديدات الإبعاد التعسفي، الذي عادةً ما يؤدي إلى الرقابة الذاتية. وقد بينت تجارب لجان الحقيقة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا بوضوح أن غياب حماية كافية لأعضاء الهيئات يؤدي إلى إضعاف شجاعتهم في التعامل مع القضايا السياسية الحساسة.

**ثالثاً،** حماية الاستقلالية التشغيلية، أي ضمان عدم التدخل في القرارات اليومية والأنشطة التنفيذية للهيئة. وتمنح رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان الهيئة صلاحيات تحقيقية واسعة، تشمل استدعاء الشهود، وجمع الأدلة، والاطلاع على الوثائق الرسمية والخاصة، وإجراء التحقيقات في الانتهاكات، والمطالبة القضائية بإصدار أوامر الاعتقال. ويجب أن تصاحب هذه الصلاحيات معايير صارمة تمنع الحكومة من التدخل أو عرقلة أنشطة الهيئة، مع فرض عقوبات شديدة وزادعة في حال مخالفة هذه المعايير.

## ضرورة استقلال الهيئة عن وزارة العدل

رغم عمل الهيئة ضمن النظام القضائي الأوسع، يجب أن تحافظ هيئة العدالة الانتقالية على استقلالها الكامل عن وزارة العدل. وتؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان بوضوح على ضرورة النص في القانون التأسيسي على استقلال الهيئة عن وزارة العدل، باعتبارها جزءاً من السلطة التنفيذية. ويهدف هذا الاستقلال إلى معالجة نقاط ضعف جوهرية قد تؤثر سلباً على فاعلية العدالة الانتقالية.

**أولاً،** يُعالج الاستقلال عن وزارة العدل مشكلة الإرث المؤسسي، أي استمرار الأنماط السابقة في الحكم داخل المؤسسات التي يُفترض أنها خضعت للإصلاح. فقد عملت وزارة العدل على مدى عقود من حكم عائلة الأسد كأداة لفرض السيطرة السياسية بدلاً من دورها الأساسي في حماية الحقوق وإرساء العدالة.

**ثانياً،** يضمن الاستقلال عن وزارة العدل حياد الهيئة ونزاهتها، ويحميها من أخطار استغلال الوزارة لها في تحقيق مصالح أو حسابات سياسية ضيقة بدلاً من تطبيق معايير العدالة القانونية الموضوعية.

**ثالثاً،** يُتيح هذا الاستقلال للهيئة حرية أكبر في تطوير مناهج وأساليب عمل متخصصة تلبى الاحتياجات الدقيقة للعدالة الانتقالية، والتي قد تختلف جوهرياً عن إجراءات الوزارة التقليدية. وتُشدّد رؤية الشبكة السورية على أهمية استقطاب خبرات ومنهجيات متخصصة، بما في ذلك الاستعانة بخبراء في القانون الوطني والدولي، والتوثيق وجمع الأدلة، إضافة إلى خبراء الاقتصاد والدعم النفسي والاجتماعي، مما يتطلب مرونة في إجراءات التشغيل لا تتوفر عادةً ضمن أطر عمل الوزارة التقليدية.

## التكامل السليم للنظام القضائي

يجب أن تعمل هيئة العدالة الانتقالية ضمن إطار نظام قضائي مستقل ومُصلح، مع احتفاظها بصلاحياتها المتميزة واستقلاليتها التشغيلية. وتنص رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان صراحةً على أنه بالرغم من استقلال الهيئة الكامل عن وزارة العدل، فإنها يجب أن تعمل ضمن النظام القضائي السوري، والذي يُتوقع أن يكون مستقلاً بشكل كامل عن السلطة التنفيذية. وتستلزم هذه العلاقة تحديداً دقيقاً لضمان تحقيق «التكامل الوظيفي»، أي تفعيل تعاون يُعزز عمل الجهتين بدلاً من التنافس أو التداخل المؤسسي.

### تتضمن العلاقة بين الهيئة والسلطة القضائية عدة أبعاد رئيسية:

**أولاً،** الترابط مع النظام القضائي، والذي يُشير إلى وجود قنوات رسمية واضحة بين آليات العدالة الانتقالية والمؤسسات القضائية النظامية. وتؤكد رؤية الشبكة السورية ضرورة عمل الهيئة بالتعاون الوثيق مع السلطة القضائية لإنشاء محكمة خاصة لمحاسبة مرتكبي الجرائم الفظيعة، مع ضمان ارتباط هذه المحكمة بشكل مباشر بالنظام القضائي الوطني.

**ثانياً،** التمايز الوظيفي، والذي يُشير إلى تحديد واضح للمسؤوليات والأدوار بين الهيئة الانتقالية والقضاء المحلي ضمن إطار تنسيقي. وتؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان أهمية التكامل بين عمل الهيئة والقضاء المحلي، بحيث تحيل الهيئة نتائج تحقيقاتها إلى المحكمة المختصة بقضايا العدالة الانتقالية. وبعالج هذا التمايز الحاجة الملحة لتوضيح الاختصاصات، مما يجنب الوقوع في حالة الشلل المؤسسي الناتجة عن التداخل والغموض في الصلاحيات بين الهيئات القضائية المختلفة.

**ثالثاً،** تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أهمية أن يحدد القانون العقوبات والإجراءات القضائية للمحكمة الخاصة بناءً على نتائج تحقيقات الهيئة قبل إصدار الأحكام. ويُشير ذلك إلى أن الهيئة تعمل ضمن إطار قانوني متين وواضح، وليس من خلال تدابير استثنائية قد تضعف ثقة المجتمع بمؤسسات العدالة الانتقالية.

## أخطار تقويض العدالة الانتقالية في حال عدم إرساء استقلال قضائي سليم

إنَّ عدم إرساء استقلال قضائي متين يترتب عليه أخطار بالغة الخطورة قد تُهدد مشروع العدالة الانتقالية بكامله. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بوضوح أنَّ استقلال القضاء يُعتبر شرطاً جوهرياً لتحقيق العدالة الانتقالية، وتُحدّد لهذا الاستقلال أبعاد متعددة، منها ضمان احترام مبدأ الفصل بين السلطات، ووضع ضمانات دستورية تكفل استقلال القضاء الكامل عن السلطة التنفيذية، إضافةً إلى تنفيذ إصلاحات قضائية شاملة تحقق استقلالاً وفاعلياً للقضاء.

**أولاً، يؤدي ضعف استقلال القضاء إلى تقويض المساءلة،** من خلال إتاحة الفرصة للتلاعب بإجراءات العدالة لمصلحة الأطراف ذات النفوذ على حساب الفئات الأضعف، ما يُهدد نزاهة وموضوعية المحاسبة بشكل كبير.

**ثانياً، يؤدي ضعف استقلال القضاء إلى ما يُعرف بـ "عجز الشرعية"،** أي فقدان المؤسسات القضائية لقدرتها على الظهور كمؤسسات حيادية، مما يؤدي بدوره إلى تقويض سلطتها الاجتماعية وتراجع ثقة الجمهور فيها. وبغياب هذا الاستقلال، ستعزّض آليات العدالة الانتقالية لخطر تآكل مصداقيتها، وبالتالي ستتراجع تدريجياً فعاليتها وقدرتها على إنجاز مهمتها.

وتبيّن التجارب التاريخية من دول مثل كمبوديا وغواتيمالا والعراق بوضوح أنّ آليات العدالة الانتقالية التي تفتقر إلى استقلال قضائي كافٍ غالباً ما تتعرض لما يُعرف بـ "الاستحواذ على العدالة"، حيث تُعاد توجيه إجراءات المساءلة لخدمة أهداف سياسية ضيقة بدلاً من العدالة المنشودة. يظهر هذا الاستحواذ في اختيار القضايا بناءً على دوافع سياسية، أو من خلال التدخل الإجرائي في القضايا ذات الحساسية، أو عبر التطبيق المتفاوت للمعايير القانونية. وتؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنّ العدالة الانتقالية المستقلة بشكل حقيقي تُمثّل آلية جوهرية للمصالحة الوطنية والاستقرار، لأنّها تضمن شعور الضحايا بأنّ العدالة قد تحققت، الأمر الذي يسهم في كسر دائرة الانتقام وتخفيف التوترات الاجتماعية.

## ثالثاً: تكوين واختيار الأعضاء: ضرورة عكس التنوع العرقي والديني والسياسي في سوريا

يجب أن يعكس تشكيل هيئة العدالة الانتقالية في سوريا التنوع الديموغرافي والسياسي العميق في المجتمع السوري، من أجل ضمان شرعية إجراءاتها وفعاليتها على أرض الواقع. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشكل واضح أنّه نظراً للتنوع العرقي والديني والسياسي في سوريا، يجب أن تكون الهيئة شاملة وممثلة لكافة شرائح المجتمع السوري، وهو أمر أساسي لتحقيق الشرعية والفاعلية المطلوبة. ويهدف هذا التنوع إلى الاستجابة لمتطلب التوافق الثقافي في إطار العدالة الانتقالية، أي ضرورة أن تعكس آليات العدالة بشكل دقيق السياقات المجتمعية التي تعمل فيها.

## ويؤدي التنوع في تشكيل الهيئة وظائف جوهرية متعددة تتجاوز مجرد التمثيل الرمزي:

**أولاً، يُمكن هذا التنوع من الوصول إلى قواعد معرفية ووجهات نظر متعددة،** مما يعزز من دقة وعمق عملية البحث عن الحقيقة. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان ضرورة تضمين الهيئة خبراء من مجالات متنوعة بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف المكونات المجتمعية، وهذا أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى تعقيد أنماط الانتهاكات المرتكبة في سوريا، والتي تؤثر بطرق متباينة على المجتمعات المختلفة وتستدعي تفسيراً متعدد الأبعاد.

**ثانياً، يساهم التنوع في بناء الثقة بين مختلف فئات المجتمع،** ويمنح هذه الفئات شعوراً قوياً بأن تجاربهم وأولوياتهم ستكون محل اهتمام فعلي وجاد. وتؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على ضرورة أن تضمن الهيئة التمثيل المناسب لمختلف المجموعات الثقافية والدينية والإثنية، مع وضع حلول شاملة تتلاءم مع طبيعة المجتمع السوري.

**ثالثاً، يوفر التكوين المتنوع معلومات تنفيذية قيّمة،** وهي المعرفة السياقية اللازمة لتصميم آليات عدالة انتقالية قادرة على الاستجابة بشكل دقيق للاحتياجات المجتمعية والسياقات الثقافية المحلية. وتشدد الشبكة على أهمية أن تعكس تركيبة الهيئة المجتمعات المحلية بصورة عادلة لضمان تمثيل منصف لكافة الجماعات الثقافية والدينية والإثنية.

إن غياب التمثيل المناسب لأصحاب المصلحة ضمن هيئة العدالة الانتقالية سيؤدّ أضراراً جديّة تهدد شرعية الهيئة وفعاليتها على أرض الواقع وتأثيرها في المجتمع. ويؤدي ضعف التمثيل إلى ما يُسمى عجز المشاركة، حيث يتم استبعاد المجتمعات المتضررة من المشاركة في العمليات التي تؤثر فيها بشكل مباشر، كما يُسبب تمثيل غير كافٍ حدوث تشويه في سرد الأحداث، أي ظهور فهم ناقص أو متحيز للانتهاكات نتيجة الاعتماد على وجهات نظر تجريبية محدودة.

## عمليات الاختيار الشفافة: نموذج لجنة التوصية وأهميته

تقترح الشبكة السورية لحقوق الإنسان آلية اختيار منظمة تركز على تشكيل لجنة توصية لضمان استقلالية الأعضاء وكفاءتهم. وتنص رؤية الشبكة بوضوح على ضرورة إنشاء لجنة توصية تتألف من خبراء مستقلين وممثلين عن القضاء والمجتمع المدني والضحايا، تتولى مهمة ترشيح أعضاء مجلس إدارة الهيئة. ويهدف هذا النهج متعدد الأطراف إلى معالجة إشكالية «سياسة التعيينات»، أي الميل نحو إنتاج عضوية حزبية أو مسببة عند التعيين المباشر، مما يُهدّد استقلالية المؤسسات.

### ويقدّم نموذج لجنة التوصية عدة مزايا مهمة مقارنة بالتعيينات المباشرة:

**أولاً، يُحقق النموذج ما يُعرف بـ «مسافة التعيين»،** وهي الفصل المؤسسي الواضح بين السلطات السياسية وعملية اختيار الأعضاء، مما يُعزز استقلالية الهيئة بشكل كبير. وتساعد هذه المسافة في مواجهة مشكلة «الولاء السياسي»، حيث تتعرض التعيينات المباشرة غالباً لضغوط تدفع الأعضاء لإظهار الولاء للجهات التي قامت بتعيينهم بدلاً من الالتزام بمهمتهم المؤسسية.

**ثانياً، يُتيح هذا النموذج التركيز على تحديد المؤهلات والكفاءة والخبرة،** بدلاً من الاعتماد على الاعتبارات والعلاقات السياسية. وتؤكد رؤية الشبكة أنّ الاختيار يجب أن يتم وفقاً لمعايير قانونية واضحة وصارمة تركز على الكفاءة والخبرة.

**ثالثاً، يُعزز هذا النهج التعددي ما يُسمى «الشرعية الناتجة عن التعددية الإجرائية»،** أي تحقيق قبول اجتماعي واسع لعمليات الاختيار نتيجة مشاركة فئات متعددة. وتوضح رؤية الشبكة السورية أنّه بعد انتهاء عملية الترشيح من قبل لجنة التوصية، سيتم انتخاب عشرة أعضاء لتشكيل مجلس إدارة الهيئة من خلال إجراءات انتخابية شفافة وواضحة. وتعالج هذه الطريقة متطلبات «القبول المؤسسي» في السياقات الانتقالية، أي تعزيز استعداد الجمهور لقبول سلطة الهيئة استناداً إلى عدالة إجراءات اختيار أعضائها.

## متطلبات التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن إنشاء هيئة العدالة الانتقالية واختيار أعضائها يجب أن يتم عبر عمليات تشاور موسعة تشمل مختلف المجموعات من أصحاب المصلحة. ويهدف هذا الشرط إلى مواجهة ما يُعرف بـ «تحدى الملكية» في العدالة الانتقالية، وهو ضمان أن تعكس عمليات العدالة الانتقالية آراء ومطالب مجتمعية واسعة النطاق، بدلاً من الاقتصار على تفضيلات مؤسسية أو نخوية ضيقة. وتُحدّد الشبكة ست فئات رئيسية ينبغي التشاور معها، هي: المجتمع المدني، والضحايا، والجهات الفاعلة السياسية، والمجتمعات المحلية، والشباب والنساء، والداعمون الدوليون.

### وتُحقق هذه المشاورات وظائف حيوية متعددة تتجاوز مجرد الإدماج الرمزي:

**أولاً،** تُتيح تنوعاً واسعاً في الخبرات، وتسمح بالوصول إلى مصادر معرفية متعددة، ما يُساعد على تصميم هيكل مؤسسي شامل ومتوازن. وتؤكد رؤية الشبكة على ضرورة إشراك منظمات المجتمع المدني لضمان صياغة آليات تعكس الاحتياجات والتطلعات المحلية بشكل دقيق.

**ثانياً،** تُساعد هذه المشاورات على تحقيق «الحساسية السياقية»، أي تصميم عمليات تتجاوب بشكل فاعل مع خصوصيات المرحلة الانتقالية بدلاً من الاعتماد على القوالب الجاهزة. وتشدّد رؤية الشبكة على ضرورة استشارة المجتمعات المحلية لضمان تمثيل عادل لجميع الفئات الثقافية والدينية والإثنية، والعمل على تطوير حلول شاملة تتوافق مع طبيعة المجتمع السوري.

**ثالثاً،** تساهم المشاورات الموسعة في تحقيق «مواءمة التوقعات»، أي خلق فهمٍ مشتركٍ وواقعي لدى الأطراف المعنية حول صلاحيات الهيئة وقدراتها. وتؤكد رؤية الشبكة على أهمية استشارة الضحايا لضمان الاستفادة من آرائهم وتجاربهم المباشرة، مما يُسهم في تصميم آليات تعزز تحقيق العدالة والتعويضات بصورة فعّالة.

وتشير التجارب التاريخية من دول مثل السلفادور وكمبوديا وكينيا إلى أنّ غياب الشفافية أو محدودية مشاركة أصحاب المصلحة يؤدي غالباً إلى إنشاء «لجان منقوصة»، وهي هيئات ذات استقلالية تشغيلية ضعيفة، ومصداقية مجتمعية متدنية، وقدرة تحقيقية محدودة.

## متطلبات التعاون الحكومي

### ضرورة إلزام جميع الجهات الحكومية بالتعاون

تؤكد رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان على ضرورة أن يُلزم القانون كافة الجهات الحكومية بالتعاون الكامل مع هيئة العدالة الانتقالية، نظراً لأنّ التعاون الطوعي غير كافٍ لضمان نجاح العدالة الانتقالية في سياقات ما بعد الصراع. ويهدف هذا التعاون الإلزامي إلى التعامل مع «تحدى المساءلة الأفقية»، أي إرساء الالتزامات المؤسسية اللازمة بين أجهزة الدولة التي اعتادت على العمل بصورة مستقلة أو وفقاً لعلاقات هرمية.

## ويجب أن تشمل متطلبات التعاون الحكومي الأبعاد التالية:

**أولاً،** التزامات المساعدة الإيجابية، أي الالتزام الفاعل من قبل المؤسسات الحكومية لدعم عمل الهيئة بدلاً من الاكتفاء بعدم عرقلة أنشطتها. ويُعالج هذا الالتزام مشكلة «المقاومة السلبية»، والتي تتمثل في عدم التعاون من خلال التقاعس بدلاً من العرقلة المباشرة.

**ثانياً،** وضع متطلبات واضحة لشهادة الأفراد، تلزم المسؤولين الحاليين والسابقين بتقديم جميع المعلومات المتعلقة بالعمليات المؤسسية اللازمة للتحقيقات.

**ثالثاً،** إنشاء بروتوكولات وصول واضحة للأرشيفات، تضمن تمكين الهيئة من الوصول المنظم إلى السجلات والوثائق المؤسسية الحساسة.

ويجب أن يكون نطاق التعاون الحكومي شاملاً وغير انتقائي. وتؤكد رؤية الشبكة أنّ التعاون يجب أن يشمل كافة الجهات الحكومية، بالنظر إلى الطبيعة المؤسسية المتشابكة لانتهاكات حقوق الإنسان، التي عادةً ما تشمل أكثر من مؤسسة حكومية واحدة. ويهدف هذا النهج إلى تفادي «خطر التحايل على المساءلة»، والذي يمكن أن ينتج من استبعاد جهات معينة من متطلبات التعاون.

## وتنص رؤية الشبكة بوضوح على ضرورة وجود عقوبات على أي جهة تُعيق عمل الهيئة، مع تأكيد أنّ التعاون يتطلب آليات تنفيذ صارمة لضمان الالتزام الفعلي. وتتضمن آليات التنفيذ الفعالة:

**أولاً،** صلاحية فرض عقوبات إدارية مباشرة على المسؤولين غير المتعاونين دون الحاجة لإجراءات قضائية مطولة.

**ثانياً،** وجود آليات إكراه قضائي، مثل إصدار أوامر قضائية مُلزمة تُجبر الجهات الحكومية على الامتثال التام لمتطلبات الهيئة.

**ثالثاً،** تعزيز المساءلة العامة عبر اعتماد معايير واضحة للشفافية والإبلاغ، بهدف حشد الرأي العام ضد أي جهة لا تلتزم بالتعاون.

وتؤكد الأدلة التاريخية من دول مثل جنوب إفريقيا وبيرو وسيراليون على أنّ وجود آليات تنفيذية قوية يرفع بشكل كبير مستوى التعاون المؤسسي. فبينما منحت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا صلاحيات واسعة للاستدعاء والتفتيش مدعومة بعقوبات رادعة، واجهت لجنة الحقيقة في السلفادور تحديات كبيرة نتيجة اعتمادها بشكل شبه كامل على التعاون الطوعي، ما أدى إلى تعاون غير متسق وانتقائي، لا سيما في الوصول إلى الأرشيف العسكري.

## اعتبارات التفويض لمدة تتراوح من ثلاث إلى خمس سنوات

تنص رؤية الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أنّ ولاية هيئة العدالة الانتقالية يجب أن تمتد لفترة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، وذلك بهدف معالجة معضلة المدة التشغيلية في سياق العدالة الانتقالية، والتي تتطلب تحقيق توازن دقيق بين توفير مدة كافية لإجراء تحقيقات شاملة، وبين تجنب الجمود المؤسسي الذي قد ينتج عن تمديد عمل الهيئة لفترات طويلة جداً.

### وتؤدي الأطر الزمنية الملائمة وظائف جوهرية متعددة تتجاوز مجرد الجدولة:

**أولاً،** تُوفّر المدة المحددة استقراراً تنفيذياً، من خلال منح الهيئة إطاراً زمنياً واضحاً يسمح بالتخطيط المنهجي، بدلاً من إجراء تحقيقات سريعة ومتسارعة تؤدي إلى نتائج غير مكتملة أو سطحية.

**ثانياً،** تُساعد المدة الواقعية في التعامل مع تحدي إدارة التوقعات، أي مواءمة الفترة الزمنية الممنوحة مع حجم المسؤوليات الموكلة إلى الهيئة. وتحدد رؤية الشبكة مسؤوليات واسعة النطاق، منها استدعاء الشهود وجمع الأدلة والوصول إلى الوثائق الرسمية والتحقيق في انتهاكات متعددة الأبعاد، وهي مسؤوليات تتطلب عملاً منهجياً مستداماً لا يمكن إنجازه في فترة زمنية مضغوطة.

**ثالثاً،** تُحقق المدة الملائمة الشمولية الإجرائية، أي تضمن التطبيق المتكامل والمنهجي لمعايير التحقيق على جميع أنواع الانتهاكات المرتكبة، بدلاً من تركيز انتقائي على قضايا محدودة. وتؤكد رؤية الشبكة السورية أهمية توثيق الانتهاكات المرتكبة من قبل جميع الأطراف منذ آذار/ مارس 2011، وحتى سقوط نظام الأسد في 8 كانون الأول/ ديسمبر 2024، مما يستدعي نطاقاً زمنياً مناسباً لتغطية فترة زمنية طويلة تتجاوز ثلاثة عشر عاماً.

**رابعاً،** تُمكن المدة المناسبة من إنجاز دورة إشراك الضحايا بشكل فعال، من خلال توفير الوقت الكافي لتحديد هويات الضحايا، وتسجيل شهاداتهم، والتحقق الدقيق من رواياتهم، ودمج هذه التجارب في تقارير الهيئة ونتائجها.

وتؤكد التجارب التاريخية من دول مثل جنوب إفريقيا وبيرو وسيراليون أنّ مدة التفويض تؤثر بشكل كبير على فعالية وإنجازات هيئات العدالة الانتقالية. على سبيل المثال، كانت لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب إفريقيا قد مُنحت في البداية فترة عمل مدتها 18 شهراً، والتي مُدّدت لاحقاً إلى 30 شهراً لإنجاز مهامها الأساسية، مما أدى إلى ضغط في عمليات التحقيق رغم الموارد الكبيرة المتاحة. في المقابل، تمكنت لجنة الحقيقة والمصالحة في بيرو، والتي عملت لمدة 26 شهراً بنطاق عمل واضح ومحدد، من تحقيق إنجازات ملموسة وتحقيق كفاية زمنية واضحة، وهو ما ساعد على إنجاز تحقيقات شاملة ومفصلة، مع المحافظة على استمرارية الاهتمام العام.

## رابعاً: التوصيات

1. وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة للتواصل مع الجمهور حول التسلسل الصحيح لإنشاء هيئات العدالة الانتقالية، مع التأكيد على ضرورة استكمال الإطار الدستوري والحصول على الموافقة التشريعية قبل تشكيل اللجان والهيئات المختصة.
2. إنشاء المجلس التشريعي من خلال مراحل قانونية شفافة وشاملة، عقب إصدار الإعلان الدستوري، مع منحه صلاحية واضحة لصياغة القانون الأساسي الخاص بتنظيم العدالة الانتقالية.
3. صياغة قانون أساسي شامل من خلال عمليات تشاور مكثفة مع مجموعات الضحايا، ومنظمات المجتمع المدني، والخبراء القانونيين، وأصحاب المصلحة الآخرين، على أن يتضمن هذا القانون بشكل تفصيلي هيكل الهيئة، واختصاصاتها، وآليات عملها، ومعايير اختيار أعضائها، ومتطلبات إعداد التقارير، وعلاقتها بمؤسسات الدولة الأخرى.
4. تصميم وتنفيذ آلية اختيار متعددة الأطراف لأعضاء الهيئة، تعتمد على معايير شفافة وواضحة تُركز على الكفاءة والنزاهة والاستقلالية، مع مراعاة التنوع العرقي والديني والسياسي الموجود في المجتمع السوري.
5. تخصيص موارد مالية كافية لعمليات الهيئة من خلال إجراءات تشريعية شفافة ومعلنة، بدلاً من الاعتماد على تخصيصات السلطة التنفيذية، مما يعزز الاستقلالية المؤسسية للهيئة.
6. إنشاء آليات تنسيق رسمية بين هيئة العدالة الانتقالية والمؤسسات القضائية، لضمان تبادل الأدلة والمعلومات بشكل مناسب مع الحفاظ على استقلالية كل جهة.
7. إنشاء آلية تنسيق رسمية بين هيئات الحكم الانتقالي والمنظمات ذات الخبرة في مجال العدالة الانتقالية، من أجل تقديم المساعدة الفنية اللازمة مع ضمان الحفاظ على الملكية الوطنية للعملية.
8. تصميم وتنفيذ برامج تثقيفية وتوعوية موجهة للجمهور حول إجراءات العدالة الانتقالية وإطارها الزمني وحدود مسؤولياتها، بهدف إدارة توقعات المجتمع وتعزيز الفهم الواقعي لدور الهيئة.
9. دمج عمليات العدالة الانتقالية ضمن مبادرات الإصلاح المؤسسي الأشمل، وخاصةً في قطاعي الأمن والقضاء، لضمان تبني نهج متكامل يُسهم في معالجة إرث الانتهاكات السابقة ومنع تكرارها مستقبلاً.



# SNHR

## الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة



info@snhr.org  
www.snhr.org

